http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1539) السنة السادسة - الأحد (21) حزيران 2009

مصـادر نفطيـة تبـدي مخاوفهـا مـن ابـرام العقـود

شبكة انابيب ضخ النفط

بغداد / وكالات

في الوقت الذي أثار قرار الحكومة فتح باب الدورة الأولى للتعاقد في قطاع النفط، وتشمل حقولا منتجة في الأساس، اعتراضات وانتقادات واسعة داخل وزارة النفط وخارجها، اقترحت شركة نفط الجنوب إعادة العمل بأسلوب عقود الإسناد الفني بدلاً عن عقود الشراكة التي تعتمدها صيغة التراخيص. حيث اعتبر وزير النفط السابق ابراهيم بحر العلوم شروط التعاقد المقرر التوقيع عليها ضارة بالمصلحة العليا وتؤدي إلى تفكيك وتفتيت شركات النفط العراقية بدلا من دعمها. وحصلت مصادر صحفية من جهات سياسية ونفطية عراقية على وثائق تشير الى اعتراضات سابقة من شركة نفط الجنوب، بينها رسالة من مدير الشركة السابق كفاح كامل نعمان الى الوزير حسين الشهرستاني في ٢٢ من شباط الماضي، يشير فيها الى ما توصلت اليه ورشة عمل في تركيا شارك فيها وخصصت لـ دورة التراخيص الأولى، وهي نقاط مهمة، منها قانونية تخص ابرام العقود، واكدت عدم وضوح الجانب الذي يتعلق بصلاحية مجلس الوزراء.

وأشارت الرسالة الى ان شركات النفط الاجنبية التي شاركت في الورشة أبدت قلقاً كبيراً لعدم وضوح اسلوب عمل هيئة التشغيل كون تشكيلها يترك مساحات كبيرة لعدم امكان السيطرة على طبيعة عملها وتنفيذ خطط العمل المناطة بها. ولم يخف المدير السابق للشركة في رسالته مخاوف شركة نفط الجنوب من توزيع كوادرها على هيئة التشغيل مع الشركات المستثمرة وقال: ستكون لدى شركتنا ثلاثة تشكيلات كل واحد على حدة، كما ان احجام العمل ذات ابعاد شائكة ومتعددة خصوصاً الأمور المالية والتجارية والموارد البشرية.

ويذكر في ختام الرسالة: ان استنتاجنا العام يشير الى امكان تنفيذ جولة التراخيص الثانية بشكل عملي اكثر من جولة التراخيص الاولى كون الثانية محددة وواضحة وليست فيها مداخلات او عدم وضوح.

وجاء في مذكرة أخرى رفعها المدير العام لنفط الجنوب فياض حسن نعمة الى الشهرستاني في ١٠ حزيران الجاري ان بنود العقد المعياري الذي اعتمد لا تتفق مع القوانين والتشريعات النافذة وقانون الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥، اضافة الى ذلك لم تتم الموافقة عليه من غالبية اعضاء هيئة الرأي في وزارة النفط. لافتا الى امكان تنفيذ جولة التراخيص الثانية مع الشركات النفطية العالمية المتنافسة الخاصة بالحقول المكتشفة غير المطورة والرقع الاستكشافية بصورة فاعلة وكفوءة وبمعدل انتاج يزيد على ثلاثة ملايين برميل يومياً، كون حقولها محددة وواضحة ولن يحدث اي تداخل او ارباك بين فعاليات شركتنا والشركات المقاولة.

واقترح المدير الحالي ضرورة إعادة العمل بأسلوب عقود الإسناد الفني لبعض حقول جولة التراخيص الاولى، ولفترة ٥ سنوات قابلة للتمديد للحقول التي ستعطي نتائج اسرع وبطريقة اسهل لا تؤدي الى أي ضرر بالاقتصاد، شرط ان يتم التنفيذ المباشر من قبل شركتنا وبالتعاقد مع شركات الخدمة النفطية العالمية بالاضافة الى شركة الحفر العراقية والمشاريع النفطية. وحملت هذه المذكرة توقيع ٢٠ مديراً في نفط الجنوب بحسب ما اشارت اليه المصادر الصحفية. فيما حمل تقرير آخر قدم الى مجلس الوزراء في ٣١ كانون الاول الماضي أعده فريق ضم وزير النفط السابق ابراهيم بحر العلوم، ورئيس هيئة المستشارين ثامر الغضبان، وجبار العيبي مستشار وزارة النفط لشؤون الاستخراج. ومديري الدائرة الاقتصادية والدراسات والتخطيط، ونفط الشمال والدائرة القانونية، وشركة الحفر، حمل التقرير وزارة النفط مسؤولية تراجع الانتاج الى ٤٠٠ الف برميل يومياً بسبب غياب دور الوزارة الميداني في متابعة وتنفيذ الخطط والبرامج الانتاجية مع شركات الاستخراج، وعدم وجود رؤية واضحة لدى قيادة الوزارة بشأن تبني سياسة محددة والتردد في اتخاذ القرار المناسب.

والى ذلك حذر وزير النفط السابق ابراهيم بحر العلوم من ان دورة التراخيص الاولى تدخل العراق في تعقيدات اقتصادية وسياسية وادارية واجتماعية. واضاف ان منح حقول هي اساسا منتجة الى الشركات الاجنبية من خلال عقود خدمة طويلة الامد يفتقد الى رؤية استراتيجية ويؤكد وجود خلل في السياسة النفطية وسيهدر مزيداً من الجهد والوقت والمال. وأشار الى ان معارضة القيادات الادارية والفنية في الشركات النفطية لإبرام مثل هذه العقود تزيد عمر انتاج البعض منها الى اكثر من نصف قرن وأوضح علينا تفهم دوافع رفض الخبراء والفنيين بعيدا عن التجاذبات السياسية، وهناك اجماع بين الخبراء العراقيين على عدم جدوى مثل هذه العقود للحقول المنتجة رغم انها تواجه مشاكل فنية وبحاجة الى ادارة سليمة والى تنفيذ مشاريع استراتيجية حاكمة لديمومتها وبخلافه سنواجه المزيد من الانخفاض في الانتاج.

وتابع ان المعالجة ليست من خلال منحها لشركات اجنبية بعقود خدمة لمدة ٢٠ عاماً قابلة للزيادة لتأهليها وزيادة الانتاج كما هو حال التراخيص الحالية. وانتقد الطريقة التي تم فيها طرح التراخيص الاولى والثانية في الوقت الذي يفتقر القطاع الى قدرات تفاوضية كافية. واستدرك ان جولة التراخيص الثانية تشير الى الحقول غير المكتشفة ويمكن تمريرها. متسائلا هل يعقل ان تطرح وزارة النفط خلال شهور قليلة جولة التراخيص لتشمل قرابة ٨٠ بليون برميل من احتياطي العراق المثبت في السوق الدولية من اصل ١١٢ بليون برميل وهذا مايؤكد سبب غياب فلسفة الاستثمار التي تعتمد التنافسية والشفافية لتعظيم العوائد . وتابع بحر العلوم: فبدلاً من امتلاك الوزارة المبادرة بتحسين بنود العقود اضطرت الى تقديم تحفيزات اضافية ساعدت على نشوء تنسيق وتفاهم بين الشركات والائتلافات الاجنبية لتحقيق مواقف ضاغطة على المفاوض العراقي. وقال: إن على من يريد تقديم خدمة للمصلحة الوطنية ودعم ثرواتنا توجيه الاستثمار الى ٧٥ حقلاً غير منتجة وليس الى الحقول المنتجة.

على الأرجح

ما القبض من القاء القبض؟

يوسف المحمداوي

منذ التغيير الذي حصل ونحن نقرأ ونسمع ونرى في جميع وسائل الاعلام، انه تم القاء القبض على منفذي العملية الارهابية الفلانية بعد ايام من حدوثها، ومع تصاعد تلك العمليات وماكثرها، يرافقها تصاعد في التصريحات من قبل الجهات الامنية تفيد بانها استطاعت كشف خيوط تلك الجريمة، ومنذ حادث اغتيال الشهيد اية الله محمد باقر الصدر، مرورا باغتيال عضوي مجلس الحكم عز الدين سليم وعقيلة الهاشمي، حتى اخر اغتيال سياسي في الشهر الجاري والذي طال الشهيد حارث العبيدي، فضلا عن التفجيرات التي طالت المواطنين الابرياء، بالاضافة الى عمليات تصفية المثقفين والاعلاميين ، القائمة تطول، لم نلمس غير التصريحات، ولاوجود لصورة واضحة لنتائج تحقيق تشير الى المنفذ الحقيقي، الذي يقف وراء هذه العملية او تلك ومن هي الجهة الحاضنة والمشرعة لهذا الفعل، قد تكون التصريحات حقيقية، لكن مامدى حقيقة الاجراءات وجديتها في كشف المستور، ام ان مشاريع المصالحة الوطنية، والتوافقات السياسية، لها احكام تصادر حقوق الدماء، سواء كانت سياسية ام شعبية، وهناك مسألة يجب التأكيد عليها، وهي تكيف قادتنا الامنيين، كما تكيف بعض الصحفيين في المؤسسات الاعلامية، على الخطوط الحمر في نقل الحقائق، نعم ان هناك جهات عليا موجهة بصورة منتظمة ومخططة على ان تكون الفاحص النهائي لنتائج التحقيقات، وهي نفس الجهات المتسترة والمصرة على عدم النطق بالحقائق، تحت يافطة المصالحة الوطنية، حتى وان تقاطع الامر مع مبادئ القانون وتشريعات العدالة، كان الشعار السائد في النظام السابق (كل شيء من اجل المعركة)، اما اليوم فتحول ذلك الشعار الصدامي الى كل شيء من اجل المصالحة، ومن يقول باننا فعلا دولة القانون فعليه ان يسعى بجد نحو هذه المسالة، ويسمي الأشياء بمسمياتها، ولايتجاهل حقوق الشهداء والارامل والايتام من ضحايا الارهاب، من خلال اخفاء هوية الجاني، نحن لانكر بأننا في حاجة ماسة ودائمة الى وجود مصالحة حقيقية تعيد للعراق عافيته التي اعتلت على ايدي قادة الخلاف السياسي، ولكن في نفس الوقت نحن بحاجة ملحة الى كشف اوراق الموغلين في استباحة الدم العراقي، لاننا في هذه الحالة نصطاد اكثر من عصفور بحجر واحد، اولا باعطاء انذار مبكر لمن يحاول ان يديم مسلسل الجريمة بانه لامجال للأفلات من العقاب، والامر الثاني هو ايصال رسالة للمواطن المبتلى بالازمات تتضمن صورة واضحة، عن المجرم ودائرة انتمائه، ليدلي بصوته في الانتخابات المقبلة للوديع وليس للوضيع.

تقريـر: وسائـل الاعـلام تتجاهـل التطورات الايجابية في العراق

بغداد/وكالات

تراجع العراق عن صدارة نشرات الاخبار العالمية بشكل ملحوظ في الاونة الاخيرة بعد ان انحسر العنف من شوارعه وبدأت عجلة الحياة تسير بوتيرة متصاعدة ، غير ان ذلك التراجع لا يعني ان العراق لا يشهد احداثا مهمة في شوارعه هذه الايام بل ان السبب وراء ذلك هو ان معظم وسائل الاعلام ادمنت نقل الاخبار السيئة والتفجيرات عن العراق في حين تتجاهل بشكل لافت الاخبار المشجعة والجيدة التي تحصل في البلاد.

فهناك العديد من الاخبار الطيبة في العراق يلقي بها مدراء التحرير الى سلة المهملات لانها لا تاتي لهم بالجاذبية التي تاتي بها اخبار الموت على شريط العاجل.

فالوكالات تتجاهل مثلا الاعلان عن ان بعض المحافظات ذات الطوائف المتعددة لم تسجل، منذ الاطاحة بالنظام السابق في ٢٠٠٣ ولغاية الان، اي حالة تهجير طائفي، في حين تسلط الأضواء على تهجير عائلة واحدة في مكان ما في مناطق الصراع مع بقايا تنظيم القاعدة الارهابي في البلاد.

وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية اعلنت في بيان ان محافظة المثنى من المحافظات التي لم تشهد اي حالة نزوح رغم ان المحافظة تسكن فيها العديد من الطوائف لكنها بقيت متماسكة متلاحمة لتكون مثالاً للسلام والوحدة والاصالة التي يتحلى بها العراقيون، على حد تعبير البيان.

وتجدر الاشارة الى ان المحافظة والبالغ عدد نفوسها نحو ٧٠٠ الف مواطن وهي واحدة من ١٨ محافظة عراقية، لم تشهد اي اعمال عنف خلال السنين الماضية كما انها سجلت افضل صور التعايش مع القوات اليابانية التي كانت تعمل فيها ضمن القوة متعددة الجنسيات، فضلا عن انها اول محافظة استلمت ملفها الامني في العراق.

كما ان وسائل الاعلام وعدسات المصورين التي كانت تتلقف كل صور التراشق الطائفي بين بعض الساسة في الفترة السابقة، تجاهلت هذه المرة نقل صورة النائب حسن السنيد وهو نائب شيعي يذرف الدموع حزنا على النائب الدكتور حارث العبيدي وهو من الطائفة السنية الذي اغتاله تنظيم القاعدة الارهابي بعد اداءه صلاة الجمعة في بغداد الاسبوع الماضي.

التلفزيون الحكومي العراقي نقل جلسة البرلمان التأبينية كاملة والتي كشفت عن مدى العلاقة الحميمية بين كل ممثلي الشعب من السنة والشيعة والاكراد والتركمان والمسيحيين حيث اخذت عدسة المصور تتنقل بين العيون الغارقة بالدموع حزنا على استشهاد النائب الدكتور حارث العبيدي بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والعرقية.

مع تواصل انسحاب المتعددة من المدن

تأكيدات على قدرات القوات الامنية بملء الفراغ

بغداد / المدى

مع اقتراب موعد انسحاب القوات الأميركية من داخل المدن العراقية وفقا للاتفاقية الأمنية المبرمة بين بغداد وواشنطن وتمهيدا لانسحاب القوات الأميركية من العراق كافة بحلول ٢٠١١، تواصل هذه القوات انسحابها وفق خطط وضعتها بالتعاون مع القوات العراقية التي ستتولى المهام الأمنية بشكل كامل. ومع الحراك السياسي الذي يجريه المسؤولون العراقيون، أعلن مبعوث العراق في الأمم المتحدة حامد البياتي ان القوات العراقية تملأ بنجاح الفراغ الأمني مع بدء انسحاب القوات الاميركية من المدن بحلول الثلاثين من حزيران. مؤكدا ان العراق تولى بالفعل مسؤولية تسعين من اصل مئة وثمانية وثلاثين موقعا كانت القوات الاميركية تقوم بالمهام الأمنية فيها.

واضاف ان وزارتي الداخلية والدفاع ستأخذان على عاتقهما مسؤولية المواقع الثمانية والاربعين المتبقية في نهاية الشهر. مبينا ان الوضع الأمني يستمر في التحسن، مشيرا الى انخفاض اعمال العنف خلال الفترة الواقعة بين آذار وايار بنسبة ٧٦ في المئة، مقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٠٨.

وفي اطار متصل جدد السفير الأميركي في العراق التزام بلاده بتنفيذ بنود الاتفاقية الأمنية مع العراق وفق الجداول الزمنية المحددة. مؤكدا إن واشنطن عازمة على تنفيذ الاتفاقية الأمنية قبل الانتقال لتنفيذ اتفاق الإطار الإستراتيجي الذي قال إنه سيكون جوهر العلاقات بين بغداد وواشنطن مستقبلا. مشددا على أهمية الشهر الحالي بوصفه علامة فارقة تتميز باستكمال انسحاب الجنود الأميركيين المقاتلين من شوارع المدن والقرى العراقية.

كما أعلن هيل عن تقلص أعمال العنف في العراق بشكل كبير، مضيفا أن تعزيز الحوار السياسي بين مختلف التيارات السياسية المحلية من شأنه أن يضمن سلامة وأمن السكان في المدن والمناطق التي ستنسحب منها القوات الأميركية.

وأعلنت قيادة القوات الأمريكية التزامها بموعد الانسحاب من المدن العراقية إلى قواعدها وفق الموعد المحدد نهاية حزيران الحالي.

من جانبه ذكر محافظ واسط، ، أن القوات الامنية أكملت جاهزيتها لتسلم مهامها بعد الانسحاب الأمريكي من مراكز مدن المحافظة في نهاية شهر حزيران الجاري. وقال لطيف حمد الطرفة إن القوات الأمنية من الجيش والشرطة أكملت جميع استعداداتها لتسلم المواقع الأمنية بدلا من القوات الأمريكية بعد انسحابها حسب الاتفاقية الأمنية. مشيرا إلى أن القوات الأمنية مستعدة لملء أي فراغ امني يمكن أن يحدث خلال انسحاب القوات الأمريكية من المحافظة. وفي محافظة صلاح الدين اعلن مسؤولون امنيون عن جاهزية القوات الامنية لتسلم الملف الامني بشكل كامل مع اقتراب موعد انسحاب القوات الاميركية من المدينة.

وقال احمد عبدالله رئيس مجلس محافظة صلاح ان القوات الامنية في صلاح الدين اكدت جاهزية قواتها لتسلم الملف الامني بعد الانسحاب الاميركي المقررفي ٣٠ حزيران. وتابع عبدالله قائلاً ناقشنا في الجلسة التاسعة لمجلس المحافظة مع قائد شرطة المدينة جميع الامور الفنية واللوجستية وجاهزية قوات الشرطة والعناصر الامنية لتسلم الملف الامني في المدينة. وأضاف ان مدينة تكريت تعد الان من المدن الآمنة وهذا يأتي من تعاون القوات الأمنية والمواطنين وتسلم الملف الامني من القوات الامريكية هو ضمن الاتفاقية الامنية الموقعة بين الحكومة العراقية والحكومة الامريكية. وقال اللواء الركن حمد الناصر الجبوري قائد شرطة صلاح الدين ان القوات الامنية من الشرطة وقوات الاسناد والجيش العراقي تسيطر الان على معظم الاجزاء في المحافظة ونحن مستعدون لتولي المهام الامنية بعد انسحاب القوات الامريكية من تكريت. من جانب اخرافادت دراسة جديدة اصدرها مجلس العلاقات الخارجية الامريكي، ان هناك العديد من الاتجاهات الايجابية في العراق يمكن ان تنقلب بالضد مع ابعادها المهمة بالنسبة للولايات المتحدة. وعالج الكاتب المتخصص في شؤون العراق (ستيفن بيدل)، الاحتمالات المتاحة امام تطور الحال الامنية في العراق، التي يحاول الكاتب ان يوضحها في العديد من مثل هذه الحالات الطارئة، وتقييم تبعاتها بالنسبة للمصالح الاميركية، وتقدير الخيارات السياسية لتقليل احتمالاتها الراجحة، وتخفيف تأثيراتها التي يمكن ان تحدث. ويقول ان التحول العراقي قد يكون اكثر هشاشة من معظمها. ويقدم بيدل اربعة سيناريوهات متبادلة يمكن حقيقة ان تملي توقعات السلام في الاجل القصير الى المتوسط (٦ اشهر الى ١٢ شهرا) اولها تجدد العنف الطائفي ، بالقول ان حالات وقف اطلاق النار التي انهت الصفحة الكبرى من الحرب الاهلية في العراق هي بشكل خاص هشة لانها بشكل جذري غير مركزية، وهناك ٢٠٠ اتفاق محلي وثنائي تم التوصل اليها ومعظمها بين المكونات الفردية من المقاتلين السابقين والولايات المتحدة . وهذه الاطراف ومنها في الاغلب مجموعات ابناء العراق (والعديد منهم هم من المتمردين السابقين بشكل خاص) ، والعديد من الميليشيات ، نادرا ما كانت الحكومة العراقية طرفا في المفاوضات. والنتيجة كانت عبارة عن خليط تعايش فيه المتنافسون السابقون والذين القوا اسلحتهم واوقفوا تنظيماتهم وحتى قادتهم في الغالب بشكل صعب في حوار وثيق ضمن شروط الصفقات التي تم التوصل اليها مع السلطات المحلية الاميركية خلال عام ٢٠٠٧ . ويرى ان تجدد العنف الطائفي ، يعني ، تهديدا جديا في هذا المحيط، اذ ان الاطراف التي تكشف الحرب العرقية – الطائفية، لاتنسى فقط العنف الشامل للماضي عبر ليلة وضحاها. ومن النادر انها تستطيع العيش معا من دون الخوض في كارثة فورية، وحالات وقف اطلاق النار من الطبيعة اللامركزية، تخلق العديد من اللاعبين المستقلين والعديد من نقاط الاشتعال المحتملة للعنف وسط القلق وعدم الثقة بين المتقاتلين السابقين.

ومع اكثر من ٢٠٠ طرف مشترك ، فان البعض سيمد شروط اتفاقاته ليرى ماذا يمكن ان يحصل منها ، والبعض قد يكون من المجرمين او منتهزي الفرص ، ومعظمهم سيكونون في حال شك بنيات الاخرين. وحتى النشاط البريء من قبل الاعداء السابقين يمكن بسهولة ان يساء قراءته كتهديد او الوقاية من خطر او عنف انتقامي في حال دفاع عن النفس. والنتيجة هي عشرات الى مئات الفرص الممكنة للجشع والحسابات الخاطئة والادراك الخاطئ والخوف او الحوداث في اوساط المجموعات المتقاتلة السابقة وحتى القلقة من اشعال العنف. ان العنف، كما يقول بيدل، يخلق الحافز الى الانتقام، والذي بدوره يخلق حافزا للانتقام المقابل، وبالمخاطرة بتصعيد سريع والذي يمكن ان يضغط على اللاعبين في الاحياء ويهدد بانهيار منتظم لوقف اطلاق النار الساري اليوم وطنيا. وقبل اقل من سنتين مضتا ، كان العراق يكتوي بنار الحرب الاهلية، والمزيج من الذكريات المؤلمة، والخليط المعقد من التجمع للمقاتلين السابقين في ظل هذه الظروف يطرح خطرا متأصلا لتجدد العنف.

ولكن هذا لايجدد العنف بشكل حتمي او ان حالات وقف اطلاق النار اليوم هي مجرد متنفس ايا كانت طبيعته. وحالات وقف اطلاق النار هذه تعكس تحولا اساسيا في حسابات مصالح مختلف الاطراف، وقد توقف المقاتلون بسبب تغير الاستراتيجية القائمة للعراق لتجعل من هذا المهمة الاساسية واستمرار الظروف العسكرية الموضوعية لتفضيل وقف اطلاق النار مقابل الحرب المفتوحة. وهذا يعطي العراق فرصة مهمة للاستقرار المستمر، ولكن الفرصة ليست ضمانة، والطبيعة اللامركزية لعملية الهدوء تولد خطر العنف المحفز حتى حينما يكون وقف اطلاق النار من المصلحة الموضوعية لجميع اللاعبين.

في اليوم العالمي للاجئين

العراقيون في الخارج يبحثون عن اللجوء وعيونهم على الوطن

بغداد / المدى

احتفلت الاسرة الدولية وللسنة السابعة على التوالي، بيوم اللاجئ العالمي في ٢٠ حزيران من كل عام، بما يجعل من هذا اليوم مناسبة لتكريم شجاعة وصبر وعزيمة كل لاجئ أينما وجد في العالم، فهو يوم ليس لكي يتذكر العالم قضية اللجوء وأسبابها فحسب، وإنما أيضاً للإضاءة على التصميم وإرادة الحياة لدى اللاجئين.

ولعل ما حدث في قبرص من عملية اعتقال قبل سبعة اشهر عدد من العراقيين الذي حاولوا الوصول الى البلدان الاوربية عن طريق جماعات احترفت تهريب الباحثين عن اللجوء ، ومنها عودة فراس القيسي الصحفي الى العراق ، مختتما رحلة استغرقت نحو اربع سنوات قضاها بين المانيا وقبرص واليونان وتركيا ، دون تمكنه من الحصول على صفة لاجئ في اي من هذه الدول اوغيرها، خير دليل على هذا الصمود.

القيسي الذي ذكر انه غادر العراق بعدما استشعر الخطر على حياته نتيجة التعرض لتهديدات ومضايقات من قبل جماعات مسلحة اضطرته للهرب خارج البلد، مشيرا الى ان اللجوء يعني التشرد، ولكن للاسف الكثير من العراقيين مازالوا يجهلون ذلك، مؤكدا ان حقوق الانسان هي اكذوبة ابتدعتها بعض الدول التي تنادي بالانسانية وحقوق الانسان لغير مواطنيها.

ويضيف القيسي بحسرة لم اعد ابحث عن لجوء لكني احتاج احيانا لاكون خارج بلدي ، بسبب الظروف التي يمر بها من الناحيتين الامنية والاقتصادية.

القيسي واحد من الاف اللاجئين العراقيين الذين هاجروا العراق بحثا عن ملاذ امن باوقات مختلفة منذ ان بدأت الهجرة في خمسينيات القرن الماضي. غير ان محمد اللامي وهو لاجئ في النرويج يرى ان الدول الاسكندنافية تهتم بشؤون الانسان وتهتم باللاجئين ، وتتعامل معهم في غاية الانسانية، وتوفر لهم العيش الكريم.

ويتابع اللامي ان الغربة هي المعاناة الاكبر في المهجر، الحنين للوطن والاهل والاصدقاء والاقارب، وفيما لو توفرت الظروف الجيدة في العراق من الامن والاقتصاد فسيعود معظم العراقيين الى اهليهم، فالعراق بحاجة الى مزيد من الامن ومزيد من توفير العمل والقضاء على البطالة. وشدد اللامي على ان العراقيين الذين يهاجرون، اما نتيجة لظروف الامن او لظروف اقتصادية. بحسب (ايبا).

من جانبها اكدت مفوضية اللاجئين انها تسعى لتوفير حلول دائمة وطويلة الامد عبر مساعدة اللاجئين على العودة الى أوطانهم اذا سمحت الظروف، أو على الاندماج في بلدان اللجوء أو اعادة التوطين في بلدان ثالثة.

ولا يعرف عدد دقيق للاجئين العراقيين في البلدان الاجنبية ،حيث استقر عدد كبير منهم خلال فترة النظام السابق ،ليتضاعف العدد بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة تدهور الوضع الامني ويبدأ الالاف بالتوجه الى دول العالم عبر سوريا والاردن بحثا عمن يمنحهم اللجوء سياسيا او انسانيا. بحسب (شينخو).

الى ذلك تتابع العديد من العوائل العراقية قرارات الحكومة بشان التعويضات الممنوحة لضحايا العنف والتفجيرات والمساعي الخاصة بتخفيف البطالة، مؤكدة ان واقعها يؤشر الاهمال في جوانب عديدة، كما يقول اهالي حي الزنجيلي في مدينة الموصل مركز محافظة نينوى شمال بغداد، بعد مرور عام على كارثة خلفت عشرات القتلى والدور المهدمة والعوائل المشردة. وقال احد المواطنين وهو من محافظة الموصل منطقة الزنجيلي لقد بقيت آثار التفجير من أنقاض من دون رفع أومعالجة، فضلا عن صعوبة الحركة بسبب قلة الطرق المؤدية إلى منطقتنا ووجود الحواجز فضلا عن البطالة التي تسببت في ضعف امكانياتنا"،مضيفا ان اهالي المنطقة يرون أن قضيتهم بحاجة ماسة إلى تفعيل ومتابعة من قبل الحكومة المحلية التي يتوسمون بها حلا لمشكلتهم المأساوية. فيما اكد مصدر اعلامي في محافظة نينوى ان هذه التظاهرة" نظمها عدد من المتضررين من التفجير الذي استهدف منطقة الزنجيلي العام الماضي وهي تظاهرة سلمية احتجاجية للمطالبة بسرعة تعويضهم عن دورهم ومحالهم المهدمة.

عيونهم على الوطن